JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (11)
6–ربيع الأول–2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

الدور الحكومي في دعم القطاع الزراعي

يزن عامر شكري حجازين

مهندس زراعي

مجلس الخدمات المشتركه الكرك

الملخص:

تناول الباحث مفهوم القطاع الزراعي و هو قطاع فرعي مدمج في القطاع الأولي. يتكون هذا من تلك الأنشطة التي تشمل القطاع الزراعي ، أو الممارسة الزراعية ، وقطاع الثروة الحيوانية ، المعروف أيضًا باسم قطاع الثروة الحيوانية وشمل البحث ايضا اهمية القطاع الزراعي ودور الحكومة في دعم القطاع الزراعي كما انه تناول مجموعة من الدراسات التي من خلالها تم استخلاص النتائج والتوصيات

Abstract:

The researcher dealt with the concept of the agricultural sector, which is a sub-sector integrated into the primary sector. This consists of those activities that include the agricultural sector, or agricultural practice, and the livestock sector, also known as the livestock sector. The research also included the importance of the agricultural sector and the role of the government in supporting the agricultural sector. It also dealt with a set of studies from which conclusions and recommendations were drawn.

المقدمة :

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الأردن، وتلعب الزراعة دورا هاما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستمراريتها حيث يواجه القطاع الزراعي في الأردن مشاكل وتحديات متمثلة في توالي سنوات الجفاف، تذبذب الأمطار، قلة الأراضي الزراعية، ندرة الموارد المائية، والمخاطر المختلفة يلعب القطاع الزراعي الأردني ، الذي يتميز بتنوع أساليب وتقنيات الإنتاج ، دوراً أساسياً في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز فرص زيادة مستويات الأمن الغذائي في المملكة من خلال المساهمات المباشرة وغير المباشرة حيث تعمل العديد من قطاعات الإنتاج والخدمات على زيادة الإنتاج والتوظيف من جهة وزيادة الاكتفاء الذاتي ، مع زيادة الاستثمار ودعم الصادرات وتقليل الواردات من جهة أخرى. لكن بالرغم من ذلك يتأثر ذلك بشكل واضح بمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، والأداء المحلي والإقليمي والدولي ، والمؤشرات السياسية. مساهمة هذا القطاع تخضع لظروف الطقس وعدة عوامل العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة عملية الإنتاج الزراعي ، حيث يساهم القطاع بنحو (6.5٪) من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ، وبلغت الصادرات الزراعية (6.5٪) عام 2018.(بلاسم جميل خلف 2015)

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الزراعي لكل من الخضر والحيوان يتأثر بشدة بعدة عوامل و أهمها الأحوال الجوية ، مناخ الاستثمار ، مستوى نوايا الاستثمار و أسعار الطاقة والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والقدرة على دخول الأسواق الخارجية.(رحيمة العقابي 2020)

مشكلة البحث :

التسويق" هو المشكلة الرئيسية في هذا القطاع ، ولا بد من القيام بأبحاث لإيجاد حلول غير تقليدية لمشاكل التسويق ، وذلك للتأثير على المزارعين والمستهلكين من خلال تعدد الحلقات التسويقية، وسوف نتوصل إلى اتفاق مع الجانب الفلسطيني ونقوم بتفعيل دور الجانب الفلسطيني

على وزارة الزراعة والحكومة دراسة الأسواق العربية والغربية ودراسة إمكانية دعم الأسواق العربية وتنشيط الاتفاقيات التجارية مع تلك الدول في حالة الصادرات ونقص اللحوم حسب الحاجة حيث يجب فتح باب الاستيراد وفيما يتعلق بتصنيع الزراعة ، فقد تبين أن هناك العديد من السلع التي يمكن إنتاجها واستبدالها بالمستوردين ، مثل إنتاج لب الطماطم ، وطحن الخضار ، والعديد من الصناعات الزراعية والغذائية الأخرى و لإيجاد حلول دائمة وبدائل للقطاعين العام والخاص ومشاكل التصدير.

اسئلة البحث:

ماهو مفهوم القطاع الزراعي؟

ما هو الدور الحكومي الذي يتم تقديمه للقطاع الزراعي؟

ما هي خصائص القطاع الزراعي؟

منهجية البحث:

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالة المتوفرة في المكتبة العربية ومواقع الانترنت والتي من خلالها سوف يقوم الباحث في استخلاص اهم النتائج والتوصيات

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز واثراء المكتبة العربية لعنوان الدور الحكومي في دعم القطاع الزراعي اما من الناحية العلمية فهي تساعد في اتخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية لالدور الحكومي في دعم القطاع الزراعي.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة ما يلي:

- مفهوم القطاع الزراعي
- خصائص القطاع الزراعي
- اهمية القطاع الزراعي
- دور الحكومة في دعم القطاع الزراعي

القطاع الزراعي هو قطاع فرعي مدمج في القطاع الأولي. يتكون هذا من تلك الأنشطة التي تشمل القطاع الزراعي ، أو الممارسة الزراعية ، وقطاع الثروة الحيوانية ، المعروف أيضًا باسم قطاع الثروة الحيوانية. (ليلى أحمد 2015)

وبعبارة أخرى ، فإن القطاع الزراعي هو مجرد مزيج من قطاعين فرعيين يشكلان جزءًا من القطاع الأولي. هذان القطاعان الفرعيان هما قطاع الزراعة الذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالزراعة وتربية الحيوانات أو قطاع الثروة الحيوانية الذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية. يرتبط هذان القطاعان الفرعيان

بالقطاع الأولي نفسه ، وبالتالي يتم تصنيفهما ويشار إليهما باسم "القطاع الزراعي. (بلاسم جميل خلف 2015)

خصائص القطاع الزراعي

(بلاسم جميل خلف 2015)

- تم دمجه في القطاع الأولي وهو قطاع فرعي يتكون من قطاع الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية (الثروة الحيوانية تم دمج جميع الأنشطة المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية في هذا القطاع.
- في المناطق الريفية ، هذا القطاع هو البطل والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- وهي واحدة من أقدم القطاعات الموجودة وذات أهمية أكبر للإقليم
- يعتبر القطاع الزراعي من أقدم القطاعات الاقتصادية وأكثرها صلة. في العالم الريفي ، يشمل القطاع الزراعي أنشطة هي ، من بعض النواحي ، المحرك الاقتصادي الأساسي للمنطقة. وبما أننا نتحدث عن الثروة الحيوانية والزراعة ، فإن هذه المناطق الريفية بالتحديد هي التي تطور النشاط الزراعي

أهمية القطاع الزراعي

(ليلى أحمد 2015)

- أن القطاع الزراعي ، وكذلك قطاع الزراعة والثروة الحيوانية الذي يتكامل فيه ، هو قطاع أساسي بالنسبة له مجرد حقيقة توفير الغذاء للمجتمعات لعدة قرون

- بفضل وجود هذا القطاع ، فضلاً عن تطوره اللاحق ، تمكن السكان من تنظيم أنفسهم ، وبهذا المعنى ، تكوين مجتمع. باختصار ، إنه أحد القطاعات الرئيسية التي يتكون منها الاقتصاد.

ان النهوض بقطاع الزراعة تحقيقا لتوجيهات جلالة الملك عبدا الثاني بضرورة التوسع والتنوع في الإنتاج وتشجيع الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية يحتاج الى أربعة أمور: (الغد النهوض بالقطاع الزراعي 2022)

الأول هو "ترك الإجراءات العملية لتطوير القطاع الزراعي للقطاع الخاص والمزارعين. لأنه لا توجد حاجة وان الحكومات ليست جيدة في إدارة التفاصيل والتعامل معها

الثاني: هو تبني سياسات فاعلة تدعم دور القطاع الخاص والمزارعين في تحقيق الأهداف اللازمة لتنمية القطاع الزراعي في كافة المجالات بما في ذلك ما يمليه جلالة الملك ، والسياسات لن تنجح ما لم تعتمد على مبادئ تحفيزية تضمن التوجيه والدعم للقطاع الخاص للوصول إلى الاهداف

ثالثا: التنوع الزراعي على مستوى الوطن وتقسيمه على شكل قطاعات مصنفه من حيث البيئة والمناخ والمياه والتربه وتصنيف الزراعه فيها حسب الحاجه للسوق

رابعاً: سيتم استثمار القطاع الخاص في إيجاد مصانع تستفيد من التصنيع الغذائي بكافة أنواعه وجميع المنتجات الزراعية ، وستعفى كافة متطلبات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وتؤخذ بعين الاعتبار السياسات الناجحة عند رفع أو خفض سعر الموارد (مياه ، قروض ، طاقة) بما يتماشى مع هدف تشجيع وتحفيز الإنتاج الزراعي وتسويقه حسب الاتجاه المطلوب

فيما يتعلق بالمياه ، وقف انقطاع ضخ المياه الجوفية والتسلل إلى المجاري المائية الرئيسية التي لا تخزن المياه للاستخدام الزراعي ، وما إلى ذلك ؛ زيادة الميزانيات ، التي تتراوح من 15٪ إلى 20٪ ، لتمكين تحسين الخدمات من أجل: وقاية النبات ، وتجميع المياه واستصلاح الأراضي وتطوير المراعي والحفاظ على الغابات وبناء القدرات دعم مشروعات صغار المزارعين للمزارعين ليس من السهل على الحكومات تقديم الدعم في البداية.

إن تفويض الملك لتطوير الصناعة الزراعية ومساعدة المزارعين على التحول إلى الزراعة عالية القيمة يبني خططًا لتعافي ومرونة القطاع الزراعي ، والتي تعمل الحكومة على إعدادها بالشراكة مع القطاع الخاص

الدور الحكومي في دعم القطاع الزراعي

يعتبر قطاع الأغذية الزراعية مصدرًا مهمًا للدخل والتوظيف في الأردن حيث يعتمد حوالي ربع فقراء البلاد والعديد من اللاجئين السوريين على الزراعة للحصول على دخلهم وتمثل الزراعة ما يقرب من 20٪ من صادرات البلاد السلعية ، ولكن تم تحقيق حوالي نصف إمكانات تصدير الفاكهة والخضروات فقط ويتمتع القطاع بإمكانيات نمو غير مستغلة إذا تمت معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهه على المدى المتوسط إلى الطويل. كما سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم ندرة المياه بشكل كبير ، ويزيد من مخاطر الجفاف ، ويؤثر على الإنتاجية الزراعية وسبل العيش الريفية. بالإضافة إلى ذلك ، أدت مجموعة من العوامل الهيكلية ، مثل فقدان خطوط الكهرباء الرئيسية عبر سوريا وقلة الاستثمار في البنية التحتية لسلسلة التوريد ، إلى تقليل القدرة التنافسية في السوق المحلية وخفض صادرات البلاد. (مهدي علوان. رحيمة العقابي 2020)

ان التزام الأردن بخلق بيئة مواتية لتحقيق التحول المنشود في القطاع الزراعي وإمكانياته. بالإضافة إلى ذلك ، وضع برنامج يدعم ويشجع على تحقيق سلسلة من الإنجازات الرئيسية في إطار الخطة الوطنية للزراعة المستدامة والهدف هو خلق بيئة السياسة ل استثمارات للنمو بقيادة القطاع الخاص في القطاع الزراعي. (بلاسم جميل خلف 2015)

استنادًا إلى ركيزتين: المرونة المناخية والاستدامة والقدرة التنافسية والصادرات ، يهدف برنامج "أرضي" إلى مواجهة التحديات الملحة التي تواجه القطاع الزراعي الأردني وفي إطار الركيزة الأولى ، يدعم البرنامج توسيع نطاق ممارسات حصاد مياه الأمطار المستدامة على مستوى المزرعة والمجتمع. كما ستعمل على توسيع نطاق توفير خدمات الإرشاد الصديقة للمناخ للمزارعين ، وتوسيع نطاق الخدمات البيطرية ، وتعزيز النظم الإيكولوجية الرقمية والابتكار. في إطار الركيزة الثانية ، سيعمل البرنامج على تحسين وصول القطاع الزراعي إلى الموارد المالية وتوفير برنامج شامل للتدريب وخلق فرص العمل ، وبالتالي موائمة سلاسل القيمة والصادرات وإنتاج المياه مع التركيز على تشجيع الاستثمار وايجاد الوظائف الملائمة. (بلاسم جميل خلف 2015)

ويستند إلى توجيهات ملكية لإعادة تنظيم القطاع الزراعي وإعادة هيكلته للوصول إلى قطاع زراعي مهني ومنظم ، ووضع تعريفات ملموسة وقانونية للمزارعين ، وإنشاء مؤسسات قطاع زراعي ، متمثلة في تقديم مقترحات لإعادة الهيكلة وتحقيق الأهداف أولوية المرحلة القادمة. كما تم وضع الخطط الإدارية لتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني ورقمنة القطاع الزراعي و يبدأ ذلك بالخدمات الحكومية لتسهيل الإجراءات للقطاع الخاص والمزارعين ، ورقمنة كل من العمليات الزراعية. يعمل قطاع النبات والحيوان على تحسين

الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي ، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه الري ، وإدخال أنظمة الزراعة المائية ، والأكوابونيك وتكنولوجيا النانو في الري والتسميد في القطاع الزراعي. وبذلك ، فإنك تزيد من إنتاجية كل متر مكعب من الماء وانتقال قطاعات الدواجن والماشية إلى المزارع المغلقة. (ليلى أحمد 2015)

صياغة خطة عمل لتطوير القطاع الزراعي وخاصة السلسلة اللوجستية للتعبئة والفرز والتخزين والتخزين المبرد لتحسين جودة المنتجات الزراعية وتقليل خسائر الإنتاج الزراعي وتوفيرها على مدار العام. و التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية في تطوير قطاع لوجستي لزيادة المخزون الاستراتيجي من المنتجات الزراعية المنتجة محليًا مع فترات تخزين طويلة نسبيًا. كما انه تم التاكيد على أهمية وضع خطة عمل لتطوير سلسلة الصناعة الزراعية والتي ستكون أساسية في امتصاص الصدمات الناتجة عن اضطرابات سلسلة التوريد حيث لعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في الاستثمار في قطاع الصناعة الزراعية وبالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة وتحديد الدور اللازم لكل جهة في تحقيق هذا الهدف. كما وجه الى إعداد الخطط الإدارية لتطوير سلاسل التصدير سواء كانت أسواق تقليدية أو أسواق عالية القيمة ، مع إمكانية فتح أسواق جديدة. (نبيل درويش)

بالإضافة إلى دور الحكومة في القطاع الزراعي ، بدأت الحكومة في تنفيذ مراكز لتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة بدون تربة (الزراعة المائية) في شمال وادي الأردن والطفيلة. البنك المركزي الأردني وأهمية برامج الدعم الذكية سواء تحسين مهارات المزارعين في استخدام الموارد المالية المباشرة نحو التحول إلى المحاصيل عالية القيمة ومحاصيل التصدير. (بلاسم جميل خلف 2015)

التمويل والائتمان الزراعي

تعتبر والقروض الزراعية طويلة الأجل المطبقة في العديد من الدول العربية فقيرة نسبيًا مقارنة بالقروض قصيرة الأجل ، على الرغم من أهمية القروض طويلة الأجل في إدخال الأنماط التكنولوجية الحديثة إلى نسبة الإجمالي المقدم. ليست أولوية عالية حسب التطبيق ، وبحسب المعلومات ، تبلغ حصة القروض قصيرة الأجل حوالي 85 مؤسسة مالية للزراعة والمزارعين. وقد أدى ذلك إلى إضعاف قدرة مجموعة واسعة من المزارعين على تبني أنماط تكنولوجية متطورة ، مما أثر على سرعة التنمية التي تحققت في العديد من أنماط الزراعة التقليدية. كما أدخلت بعض الدول العربية تعديلات أساسية على سياسات الإقراض الزراعي ، مثل خفض أو إلغاء دعم الائتمان ، ورفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتتناسب مع المعدلات التجارية. وقد تم تنفيذ هذه التعديلات في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها هذه الدول ، ولكن هذه السياسات كانت تهدف إلى تقليل الصعوبات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في تبني أساليب تطوير وتحديث الزراعة. (ليلى أحمد 2015)

الدراسات السابقة :

1- بلاسم جميل خلف.2015. اهمية الدور الحكومي في تطوير المراكز البحثية الزراعية وانعكاس ذلك على الانتاج الزراعي العراقي) تشير معظم البحوث والدراسات والتجارب العالمية بأن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يستلزم توفير مراكز بحثية زراعية متطورة من حيث الملاكات العلمية والفنية والبحثية فيها ، فضلا عن الاجهزة المختبرية والاموال اللازمة لذلك ، ويمكن القول أن توفير هذه التجهيزات يعد أمراً ضرورياً لإيجاد بيئة بحثية محفزة لناجحة وفاعلة في تحقيق هدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي

والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال توفير الخدمات المادية والاجتماعية وفرص العمل له وتوطين رأس المال المحلي, وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار مع القطاع العام في تنمية الاقتصاد.ولذا فقد اولت حكومات الدول المتقدمة اهمية كبيرة للمراكز البحثية الزراعية ويتجلى الدعم من خلال الميزانية الكبيرة ، فضلا عن تقديم كل اشكال الدعم. وفي العراق تعاني المراكز البحثية الزراعية من اهمال شبه تام من قبل الحكومة وضعف الترابط بين مكوناتها مما اثر سلبا في توفير التقانة الزراعية ، لذا تم الاعتماد على الاسواق العالمية في توريد التقانة الزراعية ، وهذا ادى الى رفع تكاليف الانتاج وخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا مما انعكس باثاره السلبية على تنمية القطاع الزراعي، الذي يمر في مرحلة السبات بسبب العقم الذي اصاب رحم المراكز البحثية ، مما ادى التدهور الكبير في الانتاج الزراعي، اذ كان لضعف الدعم المالي والفني والعلمي والتكنولوجي الحكومي الاثر البالغ في تدهور المراكز البحثية

2– علي, ليلى أحمد. 2015.6.14دعم القطاع الزراعي للقطاع الصناعي في السودان) تأخذ هذه الدراسة موضوع دعم القطاع الزراعي للقطاع الصناعي خلال الفترة (1997 2007 م). تحاول الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة الخاصة بطبيعة العلاقة بين 1القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في السودان؛ والدعم الذي يقدمه القطاع الزراعي للقطاع الصناعي؟ وهل يقوم القطاع الزراعي بالدور المناط به في دعم القطاع الصناعي؟ وما هي المشاكل والمعوقات التي أقعدت به عن أداء دوره في دعم القطاع الصناعي وبالتالي قلصت من مساهمته في التنمية الاقتصادية. للإجابة علي هذه الأسئلة، يبدأ البحث بتعريف القطاعين، مكوناتهما، خصائصهما، دور كل من القطاعيين في التنمية الاقتصادية، من مصادر ثانوية كالكتب، والتقارير والدراسات ذات الصلة بالقطاعين، لتوفير أساس نظري للدراسة. ثم جمعت المعلومات والبيانات

الخاصة بدعم القطاع الزراعي للقطاع الصناعي من مصادر متعددة شملت تقارير، وثائق رسمية، قواعد بيانات رسمية لوزارات حكومية ودراسات ذات صلة بموضوع البحث، كما اعتمد الباحث علي المقابلات الشخصية مع شخصيات لها معرفة وخبرة في مجال البحث. توصلت الدراسة إلي: أ/ ارتباط الصناعة الوثيق بالزراعة، والذي يعتبر مهمًا لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ب/ يقوم القطاع الزراعي بدعم القطاع الصناعي في مجال:- 1/ توفير رأس المال، 2/مدخلات الإنتاج للصناعات المحلية، 3/الغذاء، 4/العمالة. ولكن لوجود عدد من المعوقات التي أقعدت به عن أداء دوره في دعم القطاع الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتتلخص أهم هذه المشاكل في: أ/ نقص التمويل في كل القطاعات، ب/تدنى الإنتاجية في القطاع الزراعي، ج/ عدم جودة المنتجات الزراعية للإنتاج الصناعي، د/ضعف التراكم الرأسمالي للقطاع الزراعي والاستثمارات الموجهة له. وبناءًا علي هذه النتائج والمعوقات يوصي البحث: أ/ بضرورة توفير المزيد من التمويل للقطاع الزراعي، ب/ خلق الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعيين، وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي بإتباع الأساليب الحديثة وتبني التقانات في الإنتاج وذلك لضمان جودة الإنتاج الزراعي. ج/تشجيع وتسهيل الاستثمار في القطاع الزراعي، والتوسع في زراعة المحاصيل التي يمتاز السودان بميزة نسبية في إنتاجها وترقية وتطوير قطاع الصناعات الزراعية الغذائية

3- مهدي علوان. رحيمة العقابي.2020 واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق ، أهمية الدعم الحكومي في توجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي إحدى الأدوات التي تمتلكها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخاصة في مجال النشاط الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية والغذائية للسكان. تناولت الدراسة سياسة الدعم الحكومي في مجال الإنتاج الزراعي المحلي في قطاعي الخضراوات والثروة الحيوانية في العراق للفترة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق والآثار الجانبية

التي انعكست بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي. تقديم الدعم المطلوب والاستمرار في سياسة الإقراض الزراعي ، على الرغم من ظهور بعض الآثار الإيجابية على المنتجات الزراعية نتيجة هذا النقص في الدعم أو الاستثمار ، فضلاً عن الفساد المالي والإداري ، خاصة في مجال تجارة الحبوب. توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات ، منها: ضعف وعدم استقرار الائتمان الزراعي والتخصيصات المالية للمبادرة الزراعية ، وكذلك السياسة الخاطئة في القطاع الزراعي في العراق أدى إلى فشل المنتجات وتدني جودتها وضعفها. المنافسة على المنتجات الأجنبية ، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أدى ضعف سياساته وإجراءاته في السنوات الأخرى في فترة الدراسة إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية العراقية وتراجع الإنتاج. ضعف قدرة المنتجات الزراعية العراقية على المنافسة مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتوصي الدراسة بدعم أسعار السلع الزراعية المنتجة محلياً ودعم متطلبات الإنتاج الزراعي لخفض تكلفة الإنتاج على المنتجين الزراعيين لتشجيعهم. لزيادة الإنتاج وتلبية الاحتياجات المحلية من المنتجات الزراعية إلى ص تناوب الأمن الغذائي للبلاد. والبيئة الوطنية

النتائج والتوصيات :

النتائج:

- تنفيذ خطة عمل واضحة لتوفكير فرص عمل للشباب الأردني في قطاع الزراعة
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي
- على وزارة الزراعة أن تعمل بتزويد القطاع الخاص بقاعدة البيانات بما يساهم في زيادة مساحة الرقعه الزراعية

التوصيات :

- الايعاز لتطوير سلاسل اللوجستيات في قطاع الزراعة وخاصة التعبئة والتدريج والتخزين والنقل المبرد
- على الوزارة ايجاد مراكز لتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة بدون تربة
- اعداد نظام للحوافز لزيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل

المصادر والمراجع:

نبيل درويش.البنك الدولي. 125 مليون دولار لدعم قطاع الزراعة في الأردن وتحسين قدرته على الصمود أمام تغير المناخ

حاتم القرعان .دور الحكومة في قطاع الزراعة .. خطط وحلول. وكالة عمون

بلاسم جميل خلف. (2015) اهمية الدور الحكومي في تطوير المراكز البحثية الزراعية وانعكاس ذلك على الانتاج الزراعي العراقي

ليلى أحمد.(2015) دعم القطاع الزراعي للقطاع الصناعي في السودان

(مهدي علوان. رحيمة العقابي.2020) واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق

الغد النهوض بالقطاع الزراعي: دعوات لترك إجراءات التحول للقطاع الخاص